مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٤٢ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1146)

02-67654 (A)
0267654

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة أنغولا تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة إيزاتا (أنغولا) المقعد المخصص لها إلى جانب قاعة المجلس.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا. وأود، في الوقت ذاته، أن أهنئ السفير بلينغا - إيبوتو وفريقه على الطريقة الممتازة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأتوجه بعبارات الترحيب الحار إلى وزير خارجية أوغندا، الأونرابل جيمس واباخابولو.

هذه الجلسة العلنية التي نعقدها اليوم، توفر فرصة لجميع الأطراف المهتمة لكي تعقب بحرية على محتويات تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (A/2002/1146). وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأفرقة التي تنشئها الأمم المتحدة، فإننا نتوقع من هذا الفريق درجة عالية من الاحترافية من حيث البحث والتوثيق، كما نتوقع منه تقييمات واستنتاجات تستند إلى أدلة محددة وملموسة ويمكن التحقق منها. وعلينا جميعا أن نتذكر دائما أنه عندما تصدر تقارير أفرقة الخبراء يشار إليها فورا على أنها تقارير للأمم المتحدة، وتصبح أداة مرجعية يمكن بواسطتها تحديد مستوى الأهلية الائتمانية للبلدان. وليس لدينا أي شك في أن تلك الروح هي التي اهتدى بها أعضاء الفريق.

إننا نؤيد نهج ''التشهير'' الذي ينبغي أن يمثل في حد ذاته رادعا قويا للمستغلين غير القانونيين. وعلينا في الوقت ذاته أن نتأكد من أن هذا النهج يستند إلى أدلة محددة ولا يمكن دحضها. ومنذ نشر التقرير عمد العديد من الحكومات والشركات والأفراد إلى تفنيد بعض الادعاءات المهمة المذكورة فيه، ووصفها بأنها لا تستند إلى أي أساس أو مبرر، وأن وراءها دوافع سياسية و لم يتم التحقق منها. ومن المؤكد أنه ليس من صالح الدول الأعضاء أن يضع الفريق افتراضات مسبقة ويستند في أعماله إلى مجرد تصورات عند إعداده التقرير. فنحن نعلم جميعا أن هذه الافتراضات والتصورات لا تعتبر صحيحة من الناحية القانونية.

ومن الأهمية بمكان أن يتم التحقق بالكامل من جميع المعلومات، وأن تتاح الفرصة للبلدان المذكورة بالاسم في التقرير لتقديم تعليلاتها. فنحن نلاحظ، مثلا، أنه في الفقرة ١٨ من التقرير ترد إشارة عن شركة مشتركة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية يقترح إنشاؤها في موريشيوس لإخفاء استمرار المصالح الاقتصادية لقوات دفاع زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يؤسف له أنه لم يطلب من موريشيوس تقديم أدلة مضادة أو التحقق من تلك المعلومات. وهذا القصور يؤدي إلى استنتاج غير مستحب وهو أن التقرير لا يستهدف سوى الإثارة.

إن تقرير الفريق يشكل أساسا متينا سيساعد على وضع إطار لاستراتيجية شاملة لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أصبح من المعترف به الآن على الصعيد الدولي أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتعرض للنهب من

خلال أبشع الطرق، وأن ثروة البلد، بدلا من أن تساعد في النهوض برفاه السكان الكونغوليين، أصبحت في أيدي مستغلين معدومي الضمير. وفي عدد من المناسبات، أعلنت موريشيوس بكل وضوح أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي ملك للشعب الكونغولي ولا لأحد سواه. ومن هنا لا بد من كسر الحلقة المفرغة التي يتواصل فيها الصراع من أجل تكريس استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نأسف للوضع الراهن الوارد وصفه في التقرير، ونعرب عن إيماننا بضرورة أن تستغل تلك الموارد بشكل قانوني حتى يستفيد منها ذلك البلد وشعبه.

ويشير التقرير بوضوح إلى تورط بلدان مجاورة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الأفراد في الاستغلال غير القانوني وغير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلاحظ موريشيوس بعين القلق أن عملية النهب مستمرة دون هوادة، وهي تدين بقوة جميع تلك الأنشطة غير القانونية. ونعتقد أنه ينبغي للبلدان المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لوقف هذا النوع من الأنشطة، أو تجري تحقيقات في الحالات التي يتورط فيها رعاياها في تلك الأنشطة، بهدف اعتقال المسؤولين عنها. ونحيط علما بالعمل الذي تضطلع به لجنة بورتر، ونتطلع إلى ما ستتوصل إليه من استنتاجات. ونحن مستعدون للنظر في إنشاء هيئة رصد تتولى فحص الحالة داخل المنطقة وكفالة كبح أنشطة الاستغلال إلى حد كبير.

ويوصي التقرير بأن ينظر مجلس الأمن في فرض بعض التدابير التقييدية على عدد معين من المؤسسات والأفراد العاملين في المجال التجاري، والمتورطين في أنشطة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك التوصية لا يمكن أن تنفذ إلا بعد إعطاء الحكومات المعنية الوقت الكافي للرد على الادعاءات الواردة في التقرير، أو اتخاذ إجراءات ضد الأنشطة التي تمارسها الشركات في بلد كل منها.

وندرك جميعا أن عملية السلام وصلت إلى مرحلة متقدمة. ولكنها لا تزال هشة، وهو ما اتضح عندما نشب القتال مؤخرا في منطقة أوفيرا بين مجموعة متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وميليشيات الماي - ماي المحلية. وأي تدبير يتخذه المجلس ومن شأنه أن يؤدي إلى تصلب مواقف أطراف الصراع، يمكن أن يعرض التقدم المحرز في عملية السلام لخطر جسيم.

ولهذا، تعتقد موريشيوس أنه يجب الأخذ بنهج شمولي لحسم الصراع ولحل جميع المشاكل المتعلقة به في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن التنفيذ الكامل لاتفاقات لوساكا ولواندا وبريتوريا سيسفر بنفسه عن وقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ونعتقد كذلك أن من شأن الحكومة الانتقالية أن تشكل خطورة رئيسية في وقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولبلدان المنطقة دور هام عليها أن تضطلع به بغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وفي هذا الصدد، نثني على حكومة جنوب أفريقيا لجهودها في السعي لإرساء السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى أيضا. ونشجع كذلك الجهود التي تبذلها بلدان أخرى في المنطقة من أجل تحقيق هذا الهدف. وكما اقترحنا في اجتماع أيلول/سبتمبر، ينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ الآن التفكير الجدي في كيفية التعامل مع من لا يريدون إجراء عملية طوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ومع غير الموقعين على اتفاق لوساكا.

وينبغي النظر في فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة لدى بلوغ حالة ما بعد الصراع. ولا يمكن لهذا المؤتمر أن يثمر إلا عندما يستتب السلام وعندما تكون هناك حكومة قوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمكن من ممارسة رقابتها على جميع أنحاء الأراضي الكونغولية. ومن المهم بنفس القدر أن نعد العدة جيدا قبل عقد هذا المؤتمر بالفعل.

وأخيرا، فيما يتعلق بالاتجار بالماس الخام، توافق موريشيوس على أن المشاركة العالمية ستجعل عملية كيمبرلي أداة أكثر فعالية بغية منع الاتجار غير المشروع بهذا المورد الطبيعي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل موريشيوس على كلماته الرقيقة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نحن أيضا نهنئكم، السيد الرئيس، على تولي الرئاسة لهذا الشهر ونضم صوتنا إلى أصوات الزملاء في الإعراب عن تقديرنا للسفير بلينغا - ايبوتو وفريقه لتوليه رئاسة المجلس في الشهر الماضي. ونود أيضا أن نعرب عن ترحيبنا الحار بوزير خارجية أوغندا لمشاركته هنا اليوم.

ونضم صوتنا إلى أصوات زملائنا في شكر السيد قاسم وأعضاء الفريق الآخرين على تقريرهم المتعمق والشامل جدا، الوارد في الوثيقة S/2002/1146. ونظرا لتعقيد المشاكل المدرجة في ولاية الفريق الجديدة والظروف العصيبة التي كان عليه أن يعمل في ظلها، فإننا نقدر الأسلوب الجاد الذي اتبعه، فضلا عن صدق تقريره.

وننوه أيضا بمعايير الإثبات التي توخاها الفريق وبأنه بذل ”كل جهد من أجل تقييم المعلومات التي جمعها تقييما نزيها وموضوعيا“، كما جاء في الفقرة ٨ من التقرير. وقد حظيت مصداقية الفريق بالاعتراف الجديرة به من لجنة بورتر، كما يرد في الفقرة ١٣٦ من التقرير. ويشعر وفد بلادي بالإعجاب خاصة إزاء المعلومات التفصيلية التي توصل إليها الفريق فيما يتعلق بشبكات النخبة التي لا تزال تستغل موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى عندما تنسحب القوات الأجنبية من البلد في نهاية المطاف. والمعلومات التي قدمها الفريق جوهرية لكي نفهم الحالة الواقعية فهما أوضح، ومن المؤكد أنها ستؤدي دورا رئيسيا في قرارنا بشأن الخطوات التالية التي يجب الأخذ بها لوضع حد ”لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية“ (الفقرة ١).

ومع ذلك، عندما يجري مجلس الأمن مداولات بشأن هذا التقرير الهام، سنحتاج أيضا إلى مراعاة ردود الحكومات والأفراد والشركات المتورطين بموجب هذا التقرير. ولا نصور الحقيقة بأقل مما هي عليه إذا قلنا أن التقرير يثير قضايا عديدة. وكما سمعنا اليوم، فإن أطرافا كثيرة متورطة بموجب التقرير تتهم الفريق بأنه لم يتوخ النهج المفروض بل اعتمد على أدلة لا يعتد بها في التوصل إلى استنتاجاته. وزار رئيس مجلس إدارة إحدى هذه الشركات، شركة أوريكس للموارد الطبيعية، أعضاء مجلس الأمن في نيويورك في الأسبوع الماضي، بما فيهم وفدنا، لكي يبين أن شركته بريئة. وقال لنا أيضا إن الفريق لم يبذل أية محاولة للاتصال به أو بشركته للتأكد من الحقائق التي لديه قبل أن يتهم شركته في التقرير.

ونرى أن مثل هذه الردود على التقرير يجب أن تعالج معالجة كاملة لكي لا يدرج ضمن المذنبين أي طرف بريء بدون قصد، ولكن الأطراف المذنبة تنكشف حقيقتها بصورة قاطعة. ولتحقيق ذلك، لا بد أن نضمن الالتزام بالعملية الواجبة. لقد اقترح الفريق بكل حكمة تحديد مهلة أربعة إلى خمسة أشهر قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن القيود المالية والقيود على السفر التي اقترح الفريق فرضها على الأفراد والشركات المدرجين في المرفقين الأول والثاني من التقرير. وهناك حاجة

إلى هذه المهلة لإنهاء أية نزاعات قد تكون لدى من وردت أسماؤهم، ولإتاحة الفرصة في نفس الوقت للأطراف المذنبة لكي تكف عن أنشطتها غير المشروعة.

ومع ذلك، لا توجد لدى مجلس الأمن أية آلية تساعده على أن يضمن أن يكون الالتزام بالعملية الواجبة وما يلزم من معايير الإثبات الحاسمة الفيصل النهائي قبل أن نتخذ قرارنا بشأن توصيات الفريق. وسننظر في هذه المسألة مرة أخرى عندما يجتمع المجلس في الأسبوع القادم لإجراء مشاورات غير رسمية لمناقشة نتيجة مناقشة اليوم. وأود أن أضيف هنا أننا نتفق مع ممثل فرنسا على أن غرضنا ينبغي ألا يكون توجيه أصابع الاتهام إلى أحد بل وقف النهب وإيجاد سبيل تسير فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية قدما.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير بشكل عام، نرى أن تقرير الفريق إسهام كبير في جهودنا لوقف التدفق غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الخارج. وحتى ونحن نعالج مشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب علينا أن ندرك أنه لا يمكن القيام بهذا الاستغلال إلا إذا كانت الأطراف التي تقوم به تعلم أن بإمكانها أن تفلت من العقاب. وورد وصف الفريق لهذه الحالة بشكل ملائم في الفقرة ١٢ من التقرير، حيث ذكر أنها "اقتصاد حرب ذاتي التمويل يتركز على استغلال المعادن".

ومن شأن أي حل مستدام أن يتطلب تطوير اقتصاد يتسم بالشفافية بالقدر المعقول وإقامة حكم سديد في المناطق المستغلة. والشرط الأساسي لذلك إرساء السلام وإقامة حكومة تمثل شعب ذلك البلد وتلتزم بخدمته على نحو واضح. ولذلك، يجب الاستمرار في تأكيد أهمية عملية الحوار السياسي فيما بين الأطراف الكونغولية لكي يمكن إقامة هذه الحكومة. ولترسيخ الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، ينبغي لبلدان المنطقة أن تنشئ نظاما تجاريا إقليميا يتسم بالشفافية ولا يكبح الحركة غير المشروعة للسلع فحسب، بل ويمكن البلدان من أن يستكمل كل منها نواحي القوة الاقتصادية لدى البلد الأخرى. وأثناء جلسة مجلس الأمن قبل أسبوعين بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا كان لوفود أفريقية كثيرة الفضل في تأكيد أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي بوصفه حجر الزاوية في جهود القارة الأفريقية.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود كل من المنطقة وجمهورية الكونغو الديمقراطية لوقف نهب الموارد الطبيعية للبلد. وينبغي الاستمرار في رصد الاستغلال غير القانوني إلى أن تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من ممارسة الرقابة الفعالة على المناطق المعنية. ولذلك، نوافق على اقتراح الفريق في الفقرة ١٨٦ من تقريره بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إنشاء هيئة رصد من أجل هذا الغرض.

ونلاحظ، مثلما يلاحظ زملاؤنا، أن كثيرا من الأنشطة الإجرامية لشبكات النخبة التي وصفها الفريق تتصل بالمشتبه فيهم المعتادين الذين ترد أسماؤهم في التقارير الأخرى للفريق. مثلا، هناك إشارة في الفقرات ٧٢ و ١٠٧ و ١٤٠ من التقرير إلى صك فكتور بوت. ومما يقلقنا أيضا أن الفريق يكشف عن تهريب الماس من أنغولا وسيراليون رغم الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على هذا الماس. وترد هذه الإشارة في الفقرة ٥٢ من التقرير. وقد سبق أن بينا أنه يجب إنشاء آلية للرصد المنتظم لأوامر الحظر التي يفرضها مجلس الأمن. وقد يكون الوقت قد حان لكي ينظر مجلس الأمن أيضا في إنشاء هيئة لهذا الغرض.

وأخيرا، عندما نقرأ استنتاجات الفريق فيما يتعلق بالثروات التي جمعتها، ولا تزال تجمعها، شبكات النخبة ونقارن ذلك بإحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن سوء التغذية ومعدلات وفيات الأطفال الذين هم أقل من سن خمس سنوات، يتضح أن عدم التصرف من جانب مجلس الأمن ليس خيارا. ولا يمكننا أن نتخلى عن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة سنغافورة على كلماتها الطيبة الموجهة إليّ.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن يتمنى لكم كل النجاح في قيادة أعمالنا. كما نعبر عن شكرنا لسلفكم السيد بلينغا إيبوتو، سفير الكاميرون، على حسن إدارته لأعمال المجلس خلال رئاسته له في الشهر المنصرم. ونحيي السيد وزير خارجية أوغندا على وجوده بيننا، والسفير محمد قاسم وأعضاء فريقه.

لقد أطلع وفدنا على تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤمن بضرورة إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، وذلك عبر تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بدءا باتفاق لوساكا، ثم اتفاقات صن سيتي وبريتوريا ولواندا. وندعو في هذا الصدد جميع الأطراف في الحوار الكونغولي والدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ عاجل لهذه الاتفاقات، مما سيؤدي إلى ازدهار هذه المنطقة، ووقف استنزاف ثرواتها، وتمتع مواطني دولها بثمار السلام بعد وقف تام لجميع الأعمال العسكرية وانسحاب القوات الأجنبية والبدء بمرحلة إعادة البناء ونزع الأسلحة وإدماج المقاتلين وتوطينهم وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم. ونعتقد أنه على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة الوفاء بالالتزامات المقطوعة لمساعدة هذه المنطقة بغية تحقيق تنمية مستدامة، وتحقيق الهدف المنشود من الشراكة الجديدة، وتعزيز مؤسسات الاتحاد الأفريقي ودعم برامجه. ونشيد في هذا الصدد بدور جنوب أفريقيا وتنزانيا بشكل خاص على تيسير عقد اللقاءات والاتفاقات. كما نشيد بدور ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة والدور الهام الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد اطلاعنا على تقرير فريق الخبراء، فإننا لا نخفي استغرابنا لما ورد في بعض فقراته وافتقارها إلى الأدلة الدافعة قبل توجيه اللوم والاتهامات إلى بعض الأشخاص أو بعض الشركات، وحتى بدون الاتصال مع ممثلي هذه الشركات أو مع هؤلاء الأشخاص بذاتهم. هذا إضافة إلى عدم قبولنا للاستنتاجات التي تبرع بتقديمها أعضاء الفريق من دون أن تكون مطلوبة أو قائمة على أسس حقيقية تم التأكد من صحتها. ونشير هنا إلى ما ورد في التقرير من إشارات ذات طابع سياسي إلى عدد من الشركات في القارة الأفريقية وفي المنطقة العربية. فعلى حد علمنا أن هذا التقرير ليست له علاقة بالأوضاع الداخلية في عدد من البلدان الأفريقية أو بجوانب سياسية تتعلق بالبلدان العربية. ولهذا فإننا نعبر عن عدم ارتياحنا لتوجيه الاتهامات ووصف عدد من التجار بأنه يشكلون منظمات إجرامية منفصلة تعمل على الصعيد الدولي. أليس في ذلك مبالغة ملحوظة؟ وقد لاحظنا أن التقرير اعتمد على معلومات قُدمت بناء على وشايات قدمتها الشركات أو قدمها التجار المتنافسون. وهذا ينال من دقة التقرير ومصداقية فريق الخبراء.

لقد رحب وفدنا بجهود أعضاء الفريق ورئيسه أثناء الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، وفي اجتماعات المجلس اللاحقة. وشعرنا بأهمية عمل هذا الفريق وضرورة أن تقدم له كل المساعدات اللازمة ليتمكن من الحصول على الوثائق التي تدعم استنتاجاته.

كما أبدينا سابقا ضرورة أن يتمكن الفريق من اللقاء بجميع من يتم ذكرهم في التقرير. لكننا الآن نشعر بأن التقرير أغفل الاتصال والاستفسار بشأن ما أورده في العديد من فقراته حول الدول الأساسية في المنطقة وعلاقة الشركات المذكورة معها.

إن اتهام مدن ودول عربية مثل دبي والإمارات العربية المتحدة في بعض فقرات هذا التقرير هي اتهامات في غير محلها وغير مقبولة أيضا. ووفدنا مقتنع بأن كل واحد من الاتهامات التي وردت ضد أشخاص عرب وردت أسماؤهم في التقرير أيضا يمكن الرد عليها وإثبات عدم صحتها كما ورد في بيان المندوب الدائم لعمان الذي ألقاه صباح هذا اليوم. ونؤكد أنه لدى هؤلاء الأشخاص وممثليهم جميع الوثائق التي تثبت عدم صحة التهم الموجهة إليهم، وهم يأخذون وبحق على أعضاء الفريق عدم الاتصال بهم لتقديم أدلتهم المعززة بالوثائق والرافضة للاتهامات.

لقد اقترح الفريق وضع أسماء لشركات في المرفق الأول بغية وضع قيود مالية عليها. وتم في المرفق الثاني إدراج لائحة مقترحة بأسماء أشخاص لمنعهم من السفر وفرض عقوبات عليهم وورد ضمنها أيضا عدد من التجار العرب والأفارقة والأوروبيين. ونرى في ضوء ما سبق الحاجة الماسة إلى إعادة تقييم شامل لكل ما ورد في هذا التقرير.

إن وفدنا يؤكد حرصه التام على الوصول إلى الحقيقة الكامنة وراء استغلال الثروات الطبيعية بشكل غير قانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي ذات الوقت نؤكد على أهمية عدم تشويه سمعة الأشخاص والشركات أو إعطاء انطباعات مضخمة لبعض الوقائع إن لم يقم الدليل الثابت على ذلك. ألا تعتمد حياة الآلاف من الأسر على ما تقوم به هذه الشركات وهؤلاء الأشخاص من رجال الأعمال الذين تم توجيه التهم إليهم؟

نؤكد من جديد ضرورة التزام جميع الأطراف بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا، إضافة إلى تنفيذ اتفاق لوساكا. ونؤكد أن الضمان الوحيد ضد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو استمرار العمل لإيجاد حكومة قوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة الاستغلال المنظم والمشروع والمستدام للمصادر الطبيعية في هذا البلد بما يعود بالنفع على أبناء شعبه والمنطقة بشكل عام.

لقد أكد وفدنا في اجتماعاتنا في المجلس يوم أمس ضرورة إجراء مشاورات غير رسمية للتداول فيما تضمنه التقرير من توصيات وتوجهات. وفي ذات الوقت، نؤكد أننا ضد أي استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استخدام الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع أنحاء القارة الأفريقية لمصلحة شعوبها، بعيدا عن أي استغلال غير قانوني للثروات.

نعبر عن حرصنا على أن يتمكن المجلس من معالجة مضمون هذا التقرير بشكل موضوعي، كما نؤيد أن يقوم المجلس بتحديد مبادئ توجيهية واضحة بشأن أداء ومقاييس عمل أي آلية يقرر أن ينشئها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الشؤون الخارجية في

أوغندا وأن أشكره على بيانه الهام. كما أود أن أعرب لكم عن مدى سروري يا سيدي لترؤسكم المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد لكم مجددا أن وفدي سيواصل تعاونه التقليدي معكم. وأود أيضا أن أثني على العمل الممتاز الذي قام به وفد الكاميرون في شهر تشرين الأول/أكتوبر بقيادة صديقي وأخي السفير مارتن بلينغا-إيبوتو.

ويعرب وفدي عن امتنانه للسفير قاسم ولفريق الخبراء لجودة تقريره (S/2002/1146) عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويثبت هذا التقرير بوضوح الصلة الوثيقة القائمة بين الصراع في منطقة البحيرات الكبرى وبين استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهاكا لسلامة ذلك البلد الإقليمية وللقانون الدولي.

وتظهر التقارير الأربعة المتتالية التي قدمها فريق الخبراء خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بجلاء إصرارنا على وضع حد لنهب تلك الموارد وإيجاد تسوية دائمة للصراع في كافة أرجاء هذه المنطقة. وقد مكنتنا الوقائع الواردة في هذه التقارير من تسليط الأضواء على الدور الذي اضطلع به البعض وعلى نوايا الآخرين، والتي تمثلت نتيجتها للأسف في ٣,٥ ملايين قتيل وحالة إنسانية مثير للقلق البالغ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما عن التبعات الكثيرة لسنوات الحرب بجميع أبعادها المتنوعة والمعقدة، فلا بد من أن يتخذ مجلسنا الخطوات الضرورية إزاء المسؤولين عن ارتكاب أعمال النهب والسلب حالما يتم التأكد من مسؤوليتهم.

وفيما يتعلق بنظرنا في تقرير فريق الخبراء، يود وفدي أن يسلط الضوء على بعض الجوانب ذات الصلة لاستنتاجاته وما انتهى إليه من توصيات. ومع أنه يتعين علينا الترحيب بانسحاب القوات الأجنبية رسميا من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن وفدي لا يزال يشعر بالقلق لاستمرار بقاء بعض شبكات النخبة على أرض الواقع، بهدف مواصلة الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد بكافة أشكاله. ولهذا السبب فإننا لا نؤيد فقط التحقق من حدوث انسحاب فعلي، بل نؤيد أيضا إجراء تحقيق متعمق بشأن شبكات النخبة.

ويوافق وفدي على إنشاء هيئة للرصد من أجل وضع حد للاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن توجه الأولوية في هذا الصدد للخبرة الفنية الكونغولية. وتخفيفا من حدة الأثر الإنساني المترتب على التدابير المزمع اتخاذها والقيود المزمع فرضها ضد الشركات والأفراد المتورطين في نهب الموارد، نوافق على تقديم المساعدات الفنية والمالية الملائمة للكونغو. علاوة على ذلك، يشير التقرير في الفقرة ١٥٥ إلى أن فرض حظر على تصدير المواد الخام التي منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية أو وقفه وسيلة لا تبدو مجدية للمساعدة على تحسين الحالة في هذا البلد.

ويختلف هذا النهج كما نراه عن النهج الذي توحي به توصيات فريق الخبراء المبدئية. فهل نستخلص من ذلك أنه نهج جديد؟ يود وفدي أن يتلقى بعض المعلومات في هذا الصدد. ونؤيد تفسير جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بمفهوم البلدان المدعوة وغير المدعوة. فهذا التحليل يستند إلى الحق السيادي الذي تتمتع به جميع الدول. وينبغي أن يأخذه المجلس بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، نتفق مع التوصية الواردة في الفقرة ١٥٧ بأن يواكب إنشاء حكومة انتقالية في كينشاسا نزع سلاح الجماعات المتمردة، والانسحاب الفعلي للقوات الأجنبية، واتخاذ تدابير لكبح جماح الاستغلال غير القانوني، وممارسة ضغوط وتقديم حوافز جدية من خلال جهود متعددة الأطراف. وتشكل الإصلاحات المؤسسية التي يتوخاها فريق الخبراء جزءا من

النهج المذكور، وترمي إلى استعادة الدولة لسلطتها في كافة أنحاء البلد.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تشكيل حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تضمن لها مستقبلا يبشر بالخير. فهذا التقدم سيعزز اتفاقي بريتوريا ولواندا. فهل يستطيع الفريق أن يزودنا بمعلومات إضافية عن الطابع الفعلي الذي يتسم به التعاون مع لجنة بورتر في أوغندا؟ ذلك أننا نرى في هذا التعاون تناقضا بما أنه يطلق عليه ''علاقة عمل ودية'' (S/2002/1146، الفقرة ١٣٢) تقوم على تبادل المعلومات والأدلة، في حين يذكر التقرير أيضا أن لجنة بورتر تشك في مصداقية الأدلة التي يقدمها الفريق.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد مجددا تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن تشكل هذه المبادرة الجديرة باهتمام الجميع إحدى الأولويات التي تستند إلى نهج متكامل لتسوية الصراع الدائر في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أبدأ بالإعراب عن تمنياتي لكم بالتوفيق وعن دعم وفدي الكامل لكم يا سيدي خلال تولي الصين لرئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أوجه الشكر الصادق للممثل الدائم للكاميرون ولزملائه على ما اتسمت به رئاسة الشهر الماضي من حنكة وإنجاز حقيقي، الأمر الذي لقي منا بالغ التقدير. وأود كذلك أن أعرب باسم وفدي عن الترحيب الحار بوزير خارجية أوغندا في اجتماعنا اليوم. وأشكره على بيانه الشامل للغاية هذا الصباح. ونتطلع إلى تقرير القاضي بورتر في وقت لاحق من هذا الشهر.

وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية للمجلس للنظر في التقرير الختامي لفريق الخبراء عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146). وأود أن أعرب عما تكنه أيرلندا من تقدير حار للسفير قاسم وزملائه على تقريرهم. فقد كانت مهمة شاقة أنجزوها على خير وجه، ونحن مدينون لهم بذلك. وقد أدلى ممثل الدانمرك بالفعل ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد أيرلندا هذا البيان بالطبع تأييدا كاملا.

وقد كان من رأي الفريق باستمرار في جميع تقاريره المتتابعة، وهو مصيب في ذلك، أنه بدون حل الصراع الأوسع نطاقا الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة، سيكون التوصل إلى إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا بالغ الصعوبة.

والمسألة أكثر تعقيدا من مجرد فكرة السبب والنتيجة. فالعنف والصراع أذكيا الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحكومات والجيوش الأجنبية؛ والاستغلال، بدوره، أصبح في حد ذاته عاملا أساسيا في زيادة تفاقم الصراع والعنف. واليوم لا يزال هذا الاستغلال وهذا الجشع يمثلان قوة عاتية ضد تحقيق السلام والاستقرار في أرض معذبة يريد أهلها السلام ويستحقون العدالة كجزء من السلام.

واتفاقا بريتوريا ولواندا، اللذان ينبيان على عملية لوساكا، يوفران السبيل - في الحقيقة الوحيد - للمضي قدما إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن التقدم الذي أحرز حتى الآن، على الرغم من أنه حقيقي، لا يزال واهيا على نحو متميز، كما توضح بجلاء الصدامات العنيفة الأخيرة في المناطق الشرقية والشمالية

الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الحالة في إيتوري خطيرة بشكل خاص. ويقع على جميع الأطراف واجب أساسي في أن تستخدم نفوذها لإنهاء النشاط العسكري الذي تقوم به كل الجماعات المسلحة والميليشيات التي تخضع لنفوذها أو قابلة لأن تخضع. ويجب على جميع الأطراف أن تعمل، خاصة في سياق محادثات بريتوريا الجارية حاليا، على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في إطار الحوار فيما بين الكونغوليين. ويجب أن يتعاون الجميع تعاونا كاملا، ومن كل ناحية، مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تستمر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بلا عوائق. ونحن، في مجلس الأمن، إذ نستعد لاستعراض ولاية البعثة دعما لاتفاق بريتوريا، يجب علينا أن نضطلع بدورنا.

إن النتائج التفصيلية التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء مروعة. واسمحوا لي أن أقول بوضوح إن أيرلندا تجد التقرير آسرا للانتباه في تحليله وفي استنتاجاته العامة. وهو يذكر أسماء بلدان؛ ويذكر أسماء أشخاص؛ وشركات؛ ويوجه بوضوح أصبع الاتهام إلى الذين يسلبون وينهبون موارد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه تقييم مخيف لما يحدث عندما يتصاعد الطمع والجشع مفلتين عن السيطرة وعندما يُولِمان على معاناة الآخرين وسوء حظهم.

ويرى التقرير أنه على الرغم من أن عمليات سحب أوغندا ورواندا وزمبابوي لقواتها مؤخرا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحظى بالترحيب،

> ”لا يرجح أن تؤدي إلى تغيير إصرار أفراد من أوغندا ورواندا وزمبابوي على ممارسة السيطرة الاقتصادية على أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية“. (S/2002/1146، الفقرة ١٣)

وعلاوة على ذلك يزعم الفريق أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ”تواصل تأجيج الصراع الإثني“ (الفقرة ١٤)؛ وأن رواندا قد استعدت للانسحاب بعد أن أقامت آليات للسيطرة الاقتصادية؛ وأن كبار الضباط في قوات دفاع زمبابوي قد أثْروا من الموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن هذا النمط لا يزال مستمرا؛ وأن شبكةً للنخبة من أصحاب المصالح السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال من الكونغو وزمبابوي تسعى إلى إبقاء قبضتها على الموارد المعدنية الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ولا حاجة هنا إلى التوسع في ذكر النتائج المفصلة التي توصل إليها الفريق. وبالطبع سيستمع وفدي بعناية إلى الحجج التي تقدمها الحكومات والشركات أو الأفراد الذين وجهت إليهم اتهامات واضحة.

والأمر المهم بالنسبة لكل الأطراف هو حماية وتعزيز عملية السلام. ويجد وفدي توصيات الفريق الرامية لتعزيز هذا التقدم بالتوصل إلى مجموعة من الاتفاقات أو المبادرات بشأن الإعمار والتنمية المستدامة لمعالجة الأبعاد الاقتصادية في عملية لوساكا للسلام ولتوفير حوافز لمواصلة التقدم، توصيات مقنعة للغاية.

وإننا نؤيد تماما الاقتراح الرامي للقيام بمجموعة أولى من المبادرات المتعلقة بالإسراع بتوزيع المساعدات على جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بلدان منطقة البحيرات الكبرى الأخرى المتورطة في الصراع. ونؤيد بقوة، كما فعل آخرون اليوم، عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة. ونوافق على الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاحها. ونوافق أيضا على إنشاء برنامج للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة عملية الانتقال إلى إدارة مدنية شرعية.

ويؤيد وفدي الاقتراح الرامي لإجراء استعراض تقوم به لجنة خاصة لجميع الامتيازات والعقود التي تم التوقيع عليها منذ عام ١٩٩٧ في مجالات التعدين والغابات. وتتفق أيرلندا أيضا مع الفريق على أنه ينبغي لحكومات البلدان التي توجد بها مقار الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المتورطة بانتظام ونشاط في أنشطة الاستغلال، أن تتحمل بنصيبها من المسؤولية.

إن توصيات الفريق مدروسة ومحددة المعايير بعناية دعما للسلام، ولكن في معارضة شديدة لحدوث مزيد من السرقة للموارد التي تخص شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ورد في التقرير أن هناك

”دواعٍ كثيرة تسوغ للمانحين الاستجابة لأي قرار لمجلس الأمن قد تدعو الضرورة إلى إصداره لاقتراح تخفيض معين للمساعدات الرسمية من أجل تعزيز السلام ورشاد الحكم“. (الفقرة ١٧١)

ويوصي الفريق بأن تستهدف التدابير أيضا جعل توزيع المساعدات على أوغندا وبوروندي ورواندا وزمبابوي مشروطا بامتثال تلك الدول للاتفاقات ذات الصلة المبرمة في عملية لوساكا للسلام وكذلك باتخاذها تدابير يمكن التحقق من تنفيذها، لوقف الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يفضي عدم الامتثال تلقائيا إلى البدء في إجراء استعراض وخفض برامج المساعدة التي تقدم إلى تلك البلدان، ولكن، في توصية الفريق، ينبغي ألا يشمل هذا الأمر مخصصات قطاعات بعينها. وأود أن أضيف أن هذا التوضيح الأخير يبدو لوفدي حكيما ومناسبا.

فالمستغلون، وليس الأبرياء، هم الذين ينبغي لهم أن يشعروا بقوة الاهتمام الدولي.

ويوصي الفريق بأن يمضي تنفيذ هذا الاقتراح قدما على ثلاث مراحل، تبدأ بفترة سماح تتيح التحقق من مدى امتثال جميع أطراف الصراع. وعموما، هذا اقتراح حساس بصفة خاصة، وقد عرضه الفريق بشكل صائب في ذلك الضوء. وسندرسه بعناية مع أعضاء المجلس الآخرين، وليس أقل ما يكون أن نأخذ في الاعتبار، من جهة، الحاجة الواضحة إلى التمييز بين عوائق عدم الامتثال و، من الجهة الأخرى، الحاجة أيضا إلى الحماية الكاملة لمصالح الأشخاص الفقراء المعتمدين على دعم تمويل التنمية.

ويوصي الفريق أيضا بأن ينظر المجلس في فرض قيود معينة على عدد من المؤسسات التجارية والأفراد المذكورين في التقرير، ولكن مع تحديد فترة سماح قصيرة لعدة أشهر قبل تطبيق القيود. وذلك اقتراح سيقيِّمه وفدي أيضا بعناية في الفترة المقبلة. وبالطبع سيكون من المهم لأي إجراءات تتعلق بأي شركة أو فرد أن تقوم على أساس التقييم الوافي للدليل.

وإننا نتفق مع توصيات الفريق المتعلقة بامتثال المؤسسات التجارية للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفيما يتعلق بضرورة وجود هيئة للمراقبة ترفع تقارير إلى المجلس، بوسعي أن أعلن أن أيرلندا تؤيد تماما ذلك الاقتراح.

إن تقرير الفريق مفصل وحسن التوثيق. والتوصيات مدروسة ومنصفة. وبينما نمضي قدما في دعمنا لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى عموما، وفي احتراسنا من تلك القوى التي تقوض السلام، سأختتم بتأييدي الكامل للفكرة الأساسية التي

تسري خلال هذا التقرير: العدل والسلام لا يمكن أن يقوما على أسس من عدم العدل والخطأ.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أرحب بدولة السيد واباخابولو، النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بأوغندا.

بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في جلسة علنية للمجلس تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في أن أكرر لكم تهانئ وفدي الخالصة وأن أعرب عن ارتياح الكاميرون الكبير لرؤية الصين تتلونا على رأس مجلس الأمن. فالصين بلد عظيم وصديق موثوق به، لنا معه روابط صداقة وتعاون ممتازة ومتنوعة. وبوسعي أن أتعهد بتعاوننا الكامل خلال فترة خدمتكم، التي آمل أن تكون مثمرة بشكل خاص. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لكل تلك الوفود التي تكلمت بهذه الكلمات الطيبة عن الكاميرون. وأن أشكرها على تشجيعها لنا وتقديرها لرئاستنا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

قبل أسبوعين، كنا نقول هنا، خلال جلسة علنية بشأن وسط أفريقيا، إن لدى منطقتنا إمكانيات ضخمة وتربة وثروة جوفية هائلتين. وقلنا أيضا إنها، بسبب هذه الثروة، ظلت للأسف هدفا لكل أنواع الجشع، وبالتالي أصبحت المنطقة الأفريقية التي تشمل أغلب الصراعات.

وأحد مزايا التقرير النهائي (S/2002/1146) للسفير محمود قاسم وفريقه هو أنه يشير إلى أحد الأسباب — إن لم يكن السبب الرئيسي - للصراع الذي تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عدة سنوات. وفي الحقيقة، أحد أسباب عدم استقرار الكونغو منذ استقلالها هو أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مريضة — إنها مريضة بثرواتها المعدنية. إنها ضحية هذه الثروات.

وإلى جانب مسؤوليات أطراف معينة، يثبت تقرير الفريق بلا شك أن جمهورية الكونغو الديمقراطية نُهبت واستُغلت بشكل لم يشهده بلد آخر، وهو ما أفاد الصراع المتعدد الجوانب الذي ما زالت هي مسرحه. وهذا التقرير - المعروض علينا للنظر فيه والذي يشهد على فعالية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مختلف أطراف الصراعات الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية - يثير قلقا بالغا لدى وفد بلادي. ونحن نعرب عن هذا القلق بسبب الإطار الذي صدر فيه التقرير وكذلك بسبب استنتاجاته، التي ستؤثر خطورتها على بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بالإطار، ليس بوسع المجتمع الدولي إلا أن يرحب ببدء انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يتم تنفيذه لصالح السلام وإعادة تثبيت سيادة الحكومة الكونغولية على كل أراضيها. وفي هذا الصدد، تود الكاميرون مرة أخرى أن ترحب بالتقدم المحرز في هذا المجال الهام. وما زلنا واثقين بتحقيق هذا الهدف، بعد أن أكد كل من الأطراف على حسن نيته والتزامه بتحقيق ذلك.

وعلى الصعيد المحلي، نحن نشهد تسارعاً في الحوار بين الأطراف الكونغولية، الذي بانتهائه تكتمل عملية صن سيتي بدعم قوي من المجتمع الدولي.

وتلك التطورات الإيجابية والواعدة، لو راعت بصورة مفيدة استنتاجات تقرير فريق الخبراء، ينبغي توطيدها بسرعة، وينبغي أن تضمن الاستعادة الدائمة للسلم والأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والى المنطقة دون الإقليمية.

وفي البُعد الإيجابي والتوجيهي للتقرير، فإنه يشجع الأطراف الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية على إبرام اتفاقات جديدة اقتصادية وتجارية وتكاملية، وذلك على أساس توافق آراء جديد يحترم سيادة كل الدول. ومن أجل ذلك، يمكن أن يكون عقد مؤتمر دولي لبلدان البحيرات الكبرى - والذي دعا إليه بجدية رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية وتدعو إليه الكاميرون منذ عام ١٩٩٦ - أمراً مفيداً بوصفه دعامة سياسية لهذه المبادرة، ويمكن أن يمكننا من كسر الحلقة المفرغة للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الأعمال العدائية في الميدان.

ويرى وفدي أن الأمر، بالإضافة إلى جميع الحساسيات التي قد يثيرها التقرير الذي عرضه السفير قاسم على المجلس، يمس إعادة تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهياكلها الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يشجع ذلك البلد وأن يساعده حتى يتمكن من استعادة سلطته على كل أراضيه والتمتع الكامل بثروات تربته وجوف تربته، لصالح شعبه هو. وفي هذا السياق، فإن إعادة تنظيم قطاعي الاستخراج والتسويق في مجال التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون ضروريا لتحقيق هذه الأهداف.

علاوة على ذلك، ينبغي لتعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعنصريها العسكري والسوقي أن يمكنها من تحقيق سيطرة أفضل على الأراضي الكونغولية، خاصة في الشمال الشرقي من البلاد، وهو مسرح للأعمال العدائية المتكررة. ويعيد بلدي التأكيد على دعمه لذلك، ويأمل أن يتم تعزيز البعثة بسرعة، وبروح نتائج الجلسة العلنية لمجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والتي كُرست لموضوع العلاقات بين الأمم المتحدة وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ويناشد وفد بلادي بلدان العبور والوصول للثروة الطبيعية المستغلة بشكل غير قانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ أخيرا التدابير الملائمة لمراقبة مثل هذه الأنشطة، وقطع الطريق أمامها إذا لزم الأمر. وفي هذا الصدد، يمكن لعملية كيمبرلي المتعلقة بالاتجار بماس الصراع، رغم نواقصها، أن تكون أساسا ممتازا للعمل والمرجعية. ويؤيد بلدي هذه العملية وتوصية الفريق لجميع الدول بالتعاون الكامل معها.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالسيادة الكونغولية، تؤيد الكاميرون توصية فريق الخبراء بأن ينشئ مجلس الأمن جهازا للرصد يُكلف بمتابعة الأنشطة المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي. كما أود أن أشكره على تعهده للوفد الصيني بالدعم والتعاون الكاملين. إن قدرتي على النجاح كرئيس للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر تعتمد على الأساس الممتاز الذي أُرسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الفرصة هي الفرصة الأولى لنا للتكلم هذا الشهر، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الترحيب بتولي الصين لرئاسة مجلس الأمن وأن أعرض عليكم، سيدي، وعلى زملائكم دعم وفدي الكامل خلال هذا الشهر الحافل بالتحديات.

وكما فعل المتحدثون الذين سبقوني، أود أن أشكر الممثل الدائم للكاميرون ووفده على الجهود التي بذلاها أثناء رئاستهما للمجلس في الشهر الماضي.

ونحن سعيدون جداً لرؤية نائب رئيس وزراء أوغندا ووزير خارجيتها هنا، والاستماع إليه. ونشكره على الجهد الذي بذله للحضور.

لقد أدلى ممثل الدانمرك هذا الصباح ببيان، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. وتؤيد المملكة المتحدة ذلك البيان تأييداً كاملاً.

ونحن نرحب بتقرير فريق الخبراء ونقدر كل العمل الشاق الذي من الواضح أنه بُذل في إعداده. ونتطلع إلى مواصلة العمل على تفاصيل التقرير. وبهذه المناسبة، سأكون موجزاً جدا ولن أتناول سوى عدد قليل من النقاط الرئيسية.

إن أولويتنا - وأعتقد أنها أولويتنا جميعاً - هي ضرورة ضمان أن يستفيد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من استغلال الموارد الطبيعية لمساعدة التنمية والسلام والاستقرار. لذلك، نحث جميع الأطراف التي سمّاها التقرير على إجراء تحقيق جدي في الادعاءات، وعلى الاستجابة بصورة وافية لتوصياته.

وتأمل حكومة بلدي أن تعين رئاسة الفريق ناطقاً رسمياً ليرد على أسئلة المنظمات والأفراد الذين وردت أسماؤهم في التقرير وفي مرفقاته. ونشجع الفريق على تشاطر المعلومات مع الحكومات والشركات التي وردت أسماؤها في التقرير إلى أقصى حد ممكن، من دون التفريط بحماية المصادر، ليتسنى لهذه الحكومات والشركات إجراء تحقيقات وافية واتخاذ أي إجراء ضروري.

وقد لاحظنا بقلق أن أطرافاً رئيسية أورد التقرير أنها تشارك في استغلال الموارد ذُكر أيضاً أنها تورّد السلاح للمجموعات المسلحة الأجنبية، منتهكة بذلك التزاماتها بوصفها موقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونناشد مرة أخرى جميع الأطراف التوقف عن توريد السلاح للمجموعات المسلحة الأجنبية الموجودة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونلاحظ العلاقة الصريحة التي يشير إليها التقرير بين حل مسألة استغلال الموارد وإقامة حكومة انتقالية شاملة تتفق عليها جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونناشد جميع أطراف الحوار بين الكونغوليين أن تجدد الجهود التي تبذلها لتحقيق هذه الغاية.

وترحب حكومة بلدي ببيان المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه سيدرس الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير. ويتعارض هذا الرد مع بعض البيانات الأخرى التي رفضت فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الادعاءات التي أوردها التقرير ضد شخصيات كبيرة في الحكومة. ولذلك، نأمل أن توضّح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية موقفها، وأن تستجيب على نحو بناء لتوصيات التقرير.

وقد أصدرت حكومة رواندا رداً مفصلاً على تقرير الفريق واستمعنا إلى ممثل رواندا هذا الصباح وهو يتكلم ببلاغة عن الموضوع. وإننا نناشد حكومة رواندا، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المذكورة في التقرير، أن تستجيب على نحو بناء لتوصيات التقرير.

ويشير الفريق إلى أن بعض التقارير غير المؤكدة تفيد أن بعض أفراد الجيش الوطني الرواندي لا يزالون موجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نفهم أن آلية التحقق عن طريق الطرف الثالث وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرتا في هذه الادعاءات، وأنهما مقتنعتان بأن الانسحاب الرواندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هو انسحاب كامل. ونناشد كلا الطرفين أن ينفذا التزاماتهما بموجب اتفاق بريتوريا تمام التنفيذ وبشفافية

كاملة، ونعرب عن دعمنا الكامل لآلية التحقق عن طريق الطرف الثالث في أداء دورها في عملية الرصد.

ولقد ردت حكومة أوغندا هذا الصباح على التقرير علانية وبالتفصيل. ونحن نناشد حكومة أوغندا أن تستجيب على نحو بناء لنتائج التقرير ونتطلع، شأننا شأن غيرنا، إلى الاستنتاجات التي ستخلص إليها لجنة بورتر. ونرحب ببيان حكومة أوغندا بأن لجنة بورتر تتمتع بالصلاحيات القضائية للمحكمة العليا وأنها مستقلة عن الجهاز التنفيذي.

وأخيراً، نناشد حكومة زمبابوي أيضاً أن تستجيب على نحو بناء لنتائج التقرير. وقد استمعنا بعناية إلى بيان ممثل زمبابوي هذا الصباح. ويتعين على المجلس أن ينظر بعناية فائقة في جميع جوانب التقرير، بما فيها تلك المتعلقة بزمبابوي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يتقدم إليكم وفد بلدي، يا سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس، ونعرب لكم عن أعلى درجات الالتزام بالتعاون مع المجلس في تصريف مهامه هذا الشهر.

ونود أيضاً أن نشكر علانية سفير الكاميرون على عمله الرائع في رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/ أكتوبر.

ونرحب في جلستنا بوزير شؤون خارجية أوغندا.

أود أن أبدأ بالتشديد على الأهمية البالغة لعرض التقرير على المجلس، كما اقترحت الرئاسة الصينية للمجلس، لكي ننظر في محتوياته نحن والبلدان المشار إليها في التوصيات والاستنتاجات الواردة في التقرير، والتي كانت لها علاقة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة. ونحن نعتقد أن موضوع التقرير يمثل أحد العناصر الرئيسية في استعادة السلام والأمن إلى المنطقة وتحقيق الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى احترام الحقوق الأساسية لمواطني هذه البلدان.

إن عملية السلام يجب أن تكون عملية دائمة. وهي تحرز تقدماً بفضل ما تحقق من تقدم في الشهور الأخيرة، وهو يشمل بكل تأكيد الاتفاقات السياسية التي أدّت إلى بداية الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعتقد أنه يجب علينا أن نعيد للكونغو في المرحلة القادمة السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية. ويرى بلدي أن السلم والأمن في المنطقة عنصران أساسيان للتنمية الاقتصادية.

إن الموارد الطبيعية، التي وُهبت بها بسخاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكّل سمة أساسية من سمات استقلال ذلك البلد ويجب أن تخدم، أولاً وقبل كل شيء، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكونغوليين. ويمكن أن تكون أيضاً محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة إذا استُغّلت استغلالا رشيدا عن طريق آلية منصفة وعادلة تفيد الكونغوليين وجيرانهم من الأفارقة. ولكي نستطيع تحقيق ذلك الهدف، يتعين اتخاذ تدابير مهمة بعيدة الأثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضا في البلدان المجاورة ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي.

إن التقرير الذي أعد تحت رئاسة السفير قاسم والمعروض علينا اليوم وثيقة غنية جدا تكشف النقاب عن أمور هامة جدا ولذلك فهي وثيقة مثيرة للخلاف. ويعتقد بلدي أن مجلس الأمن ملتزم بتوفير متابعة حسنة التوقيت لتوصيات فريق الخبراء وتقييمها وتقدير إمكانية تطبيقها. واضطلاعا بهذه المسؤولية، يجب أن يضمن المجلس أيضا أن متابعة استنتاجات هذا التقرير ستؤدي إلى توضيح كامل

للأعمال الإجرامية المشار إليها في هذا التقرير وأنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى محاسبة المتهمين بارتكاب هذه الأعمال الإجرامية على أعمالهم. وإن ترسيخ سيادة القانون أداة رئيسية لممارسة جمهورية الكونغو الديمقراطية السيادة على مواردها الطبيعية.

ويصف التقرير أهمية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية كعنصر يفسر طبيعة الصراع الذي لا تزال تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجم ومدى التحديات الكامنة في مواجهة الأسباب والدوافع الأساسية لذلك الصراع في البحث عن سلام دائم.

وأرى أن التقرير يتضمن عناصر ينبغي أن توفر معيارا لبدء التحريات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضا داخل الولاية القضائية للبلدان المشار إليها في التقرير وخاصة في رواندا وأوغندا وزمبابوي. ويجب أن يستجيب مجلس الأمن بصورة تامة وبحياد إلى التعليقات التي قدمتها سلطات تلك البلدان بشأن مضمون التقرير. ولكن يجب عليه أيضا أن يشجع تلك السلطات لكي تقوم بالتحريات اللازمة لتوضيح طبيعة الأحداث الموصوفة في التقرير وعند الضرورة التأكد من صحتها.

إن الظروف التي أعد فيها هذا التقرير لم تكن سهلة ولا يجوز لمجلس الأمن أن يتغاضى عن تلك الحقيقة. ويجب أن يبحث المجلس صعوبات التعرف على مصادر للحصول على المعلومات للقيام بالتحريات في حدود القيود النابعة من طبيعة عمل الفريق العامل ويجب أن يصير نقطة انطلاق للتقييم النزيه للعمل والجهد الذي قام به فريق الخبراء.

ويرى وفدي أنه يجب على أعضاء مجلس الأمن مناقشة توصيات الخبراء وتحليلها بدقة بغية تحديد التدابير الضرورية لكي نستطيع الاتفاق على تلك التي يمكن تطبيقها بصورة ملائمة. وهي توصيات تستجيب لحماية الموارد الطبيعية وإنشاء آليات تضمن استغلالها بصورة شرعية وكذلك توصيات تتعلق ببناء أسس سلام عادل ودائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن يواصل الفريق العامل عمله ويجب أن يرتكز إلى حد ما على آلية للحفاظ على الرصد في المراحل الجديدة من التنظيم والسيطرة على الموارد الطبيعية التي نأمل أن تكون قريبة. واستفادو الكونغوليين في نهاية المطاف من الثروة الطبيعية الكبيرة الموهوبة لتلك الأمة لن تضمن إلا بتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وآلية للحكم الرشيد وبترسيخ سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت ظروف شفافة وفي ظل مكافحة فعالة للفساد.

ويجب أن يصر وفدي على أن يواصل المجلس الالتزام بالعمل الذي تقترحه توصيات واستنتاجات هذا التقرير ونرى أن هذا الحوار، الذي أشارت إليه سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة عدة مرات في التقرير، يجب أن يتواصل داخل الفريق العامل. وهذا سيوفر الإجراءات التي ستمكننا من تحقيق أهدافنا.

في الختام، يتضمن التقرير وصفا لمشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تشترك فيه شركات خاصة وشركات وطنية وأجنبية وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلطات بلدان أخرى وأيضا منظمات إجرامية تشترك بصورة علنية في أنشطة غير قانونية. وذلك المزيج المعقد، الموصوف في التقرير، يبلغنا جميعا، نحن المجتمع الدولي بأسره، بالحاجة إلى أن نجعل البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان البعيدة عنها مسؤولة عن إنشاء آليات لمتابعة الجرائم والتحري بشأنها وترسيخ العدالة والقانون. ونرى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تستطيع بمفردها إتمام العمل الكبير لاستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية ما لم تحصل

على دعم سلطات بلدان أخرى والمجتمع الدولي بأسره. ويجب أن يظل مجلس الأمن يقظا حتى يضمن تنفيذ آلية التعاون هذه والوفاء بهذه الالتزامات.

السيد بالدييبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أعرب عن سعادتنا برؤيتكم، سيدي الرئيس، تشغلون هذا المنصب وأن أتمنى لأعضاء وفدكم النجاح خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود أيضا أن نشكر السفير مارتن بلينغا - إبوتو وفريقه من وفد الكاميرون على العمل الهام الذي أنجزوه في الشهر الماضي.

ويود وفد كولومبيا أيضا أن يشكر فريق الخبراء، برئاسة السفير قاسم، الذي أوفى بمهمته الخاصة بالتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وسائر أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تلقينا منه تقريرا عن موضوع معقد ملح وتوصيات ينبغي ألا يتجاهلها المجلس.

إن الاتهامات الموجهة ضد بعض الأفراد والشركات فيما يخص الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير قلق وفدنا البالغ بسبب آثار هذه الظاهرة على الشعب الكونغولي واستمرار الصراعات المسلحة وعلى السلم في أفريقيا.

لهذا السبب، نود أن نشكر مختلف البلدان المذكورة في التقرير التي تكلمت في هذا الاجتماع. لقد أتاحت لنا فرصة الاستماع إلى وجهات نظرها فيما يتعلق بهذه الاتهامات. ونود، على وجه الخصوص، أن نرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية لأوغندا وبيانه.

لقد اعتاد المجلس أن ينظر في حالات الصراع من منظور الأمن الدولي، بما في ذلك جوانبها السياسية والإنسانية، وقد يكون هذا هو السبب في أننا شعرنا بصدمة عندما استمعنا إلى بيان الخبراء بأن الأطماع الاقتصادية لبعض شبكات النخبة القائمة في مختلف أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية والمرتبطة بمنظمات إجرامية دولية توفر أفضل تفسير لاستمرار الصراع في ذلك البلد.

ونحن نعلم، بطبيعة الحال، أن في جميع الحروب يوجد دائما من يجنون الأرباح، مثل مهربي الأسلحة أو الصيارفة المجردين من المبادئ الخلقية، من معاناة أعداد كبيرة من الناس. ولكن إذا كان فهمنا للتقرير صحيحا فإن النهب، في حالة الكونغو، أصبح السبب الرئيسي لاستمرار الحرب.

ونحن أكثر شعورا بالقلق إزاء الادعاء بأن ذلك العمل الإجرامي يشجع عليه وكلاء اقتصاديون موجودون داخل البلاد، حتى في أعقاب انسحاب القوات الأجنبية التي كانت هناك.

وهذا التقييم بالنسبة لنا، نداء إلى مجلس الأمن بالعمل السريع الفعال. وتمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير، يود بلدي أن يذكر ثلاثة مسارات للعمل المحتمل.

أولا، يجب أن نقوي القدرة المؤسسية للدولة الكونغولية، لأن ضعفها، وفي الحقيقة عدم وجودها في أجزاء عديدة من البلاد، وعلى وجه الخصوص في الأقاليم الشرقية، أدى بشبكات النخبة المذكورة - التي لها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية - إلى ملء الفراغ باستحواذها على مؤسسات الدولة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، ضمن أعمال أخرى. هنا يبدأ النهب الذي يجب إيقافه.

ثانيا، البلدان الأخرى التي اتهم فريق الخبراء مواطنيها وشركاتها يجب أن تطالب باتخاذ إجراء قوي للتحقيق في هذه الاتهامات خلال إطار زمني معقول. ونحن نعتقد في هذا الخصوص بأن اتخاذ إجراء قانوني ضد المسؤولين عن الاستغلال غير القانوني للموارد في الكونغو ومعاقبتهم عاملان يسهمان في عملية السلام.

وفي المجال الغامض بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني في حالات الصراع، نجد مرارا شركات تبدو مشتركة في تعاملات قانونية، بينما هي، في الحقيقة، ليست قانونية على الإطلاق، وهي تتورط في كثير من الأحيان في نظام لغسيل الأموال. وبالإضافة إلى هذا، فإن الاتهامات الواردة في التقرير قد تسهم في الجهود الرامية إلى القضاء على الإفلات من العقاب، الذي سيكون عاملا حاسما إذا ما حدثت مصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وجنسية فرد أو شركة لا يمكن أن تستخدم للتهرب من المسؤولية عن الأعمال التي يريد المجتمع الدولي أن يعاقب عليها.

ثالثا وأخيرا، يعتقد وفدي بأننا ينبغي أن ننظر في توصية الخبراء بأن نضع قائمة بالأفراد الذين ينبغي أن يقيد سفرهم ووصولهم إلى الأسواق المالية، وكذلك الحال بالنسبة للشركات أو المؤسسات التجارية التي ينبغي أن يقيد وصولها المالي بسبب مشاركتها في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن عمل المجلس في صون السلم والأمن الدوليين يتطلب، بمجرد التزامنا بجهد الأمم المتحدة لاستعادة السلم في مناطق الصراع، كما فعلنا من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن يكون هناك سلام دائم مستدام. وهذا يعني في حالة الكونغو أن نعيد إلى سكانها والى حكومتها القدرة على الحصول على الموارد التي انتزعت منهما بسبب الحرب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئ بلغاريا القلبية بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا، الذي يبدو مليئا بالتحديات. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل خلال الرئاسة الصينية.

أود أيضا أن أشكر السفير بلينغا - إبوتو ووفد الكاميرون على رئاستهما البارزة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد اضطلع السفير بلينغا - إبوتو بنجاح بمهمة بالغة الصعوبة. ونحن نشعر تجاهه بالعرفان.

أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وسائر أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أثار مناقشة هامة جدا عززها حضور نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لأوغندا، الذي أدلى ببيان هام هذا الصباح. وأود أن أشكره على تفضله بالمشاركة في عملنا.

بلغاريا ترحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي يوفر تحليلا منهجيا مفصلا لقدر كبير من المعلومات والبيانات بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعضاء الفريق، بقيادة السفير قاسم، ينبغي الثناء عليهم لإصرارهم، وشجاعتهم، ومنهجيتهم القوية التي تحلوا بها في عملهم.

إن بلغاريا، باعتبارها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. وأود، بصفتي الوطنية، أن أضيف بعض التعليقات.

بلدي يشعر بقلق عميق إزاء الاستمرار دون هوادة في استغلال الموارد الطبيعية وسائر أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإزاء وكون ذلك الاستغلال واحدا من الأسباب الرئيسية للصراع وانعدام الأمن الذي لا يزال سائدا في الجزء الشرقي من البلد.

والحقيقة أن مكافحة الاستغلال غير القانوني ليست مهمة سهلة. وحتى تكون المكافحة فعالة، ينبغي بذل الجهود لخفض وإنهاء الاتجار غير المشروع بطريقة منسقة من جانب المجتمع الدولي وبلدان منطقة البحيرات الكبرى والمناطق الأخرى. وينبغي أن نلاحظ أن التوصيات والنتائج الواردة في التقرير النهائي تقوم على أساس قوي، كما نراها، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في المستقبل للقضاء على هذه الممارسة.

ويؤيد وفدي نداء الفريق إلى الحكومات التي تؤدي أفرادا أو شركات أو مؤسسات مالية مشتركين بنشاط في الاستغلال، إلى أن يضطلعوا بمسؤوليتهم بإجراء تحقيقات داخلية تفصيلية في القضايا المشار إليها في التقرير النهائي، واتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة إنهاء تلك الممارسات.

ويوافق بلدي على تحليل الاتحاد الأوروبي الذي يخلص إلى أن من المهم أن تشجع حكومات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المؤسسات الخاصة على التقيد بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

وينبغي أن تباشر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تأثيرها بتحريض الأطراف المعنية على إنهاء الاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية.

وتؤيد بلغاريا الرأي القائل إن الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية، عملا بالاتفاقات الموقع عليها، خطوة هامة في عملية إنهاء استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل بلغاريا على التزامها الكامل بمبدأ سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. ومن الخطوات الأساسية الأخرى إدراج نزع سلاح جميع الجماعات المتمردة وتسريحها وإعادتها لأوطانها وإدماجها في المجتمع وإعادة توطينها، وكذلك إبرام اتفاق أكثر شمولا لجميع الكونغوليين مراعاة للتحول السياسي. ونحن نرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في إطار المناقشات في بريتوريا. ويرجو بلدي أن تواصل الأطراف الكونغولية اتباع النهج المبشر بالخير وصولا إلى إبرام اتفاق نهائي شامل بشأن التحول السياسي في المستقبل القريب.

ويرى وفدي ضرورة عقد مؤتمر دولي لتوطيد السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة للأجل الطويل في منطقة البحيرات الكبرى. وتؤيد بلغاريا في هذا السياق توصية فريق الخبراء بعقد ذلك المؤتمر. وينبغي في هذا الصدد التحضير الدقيق بمشاركة بلدان المنطقة والجهات الدولية الفاعلة، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يهدف ذلك المؤتمر إلى تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في ذلك الجزء من أفريقيا وكفالة عودة السلام إليه.

وترى بلغاريا ضرورة استمرار متابعة الحالة عن كثب بالنسبة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والصلة القائمة بين هذا الاستغلال واستمرار الصراع، بقصد إنهاء ذلك الاستغلال غير المشروع. ولا بد من القول إن عمل فريق الخبراء أثبت فائدته ليس في إلقاء الضوء على الممارسات غير المشروعة فحسب بل وفي تقدم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن على مجلس الأمن أن يحافظ على قدرة الفريق على الرصد كي يكفل تقليل الاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية إلى حد كبير. ويؤيد وفدي في هذا الصدد توصية فريق الخبراء بإنشاء هيئة رصد لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإمكان اكتشاف سبل أخرى مماثلة كتمديد ولاية فريق الخبراء مثلا.

إن تقرير فريق الخبراء يتضمن نتائج بشأن الأفراد والشركات المشار إليهم في تقارير سابقة أشير إليها في صراعات أفريقية أخرى. وهذا إثبات آخر على أن الأفراد والشركات أنفسهم، يشتركون أحيانا في عدة أنشطة اتجار في القارة الأفريقية. وقد أدلى السفير ليفيت وآخرون صباح هذا اليوم ببعض التعليقات الهامة للغاية في هذا الصدد، ووفدي يوافق بالكامل على تلك التحليلات. وترى بلغاريا أن نواصل النظر في هذه القضية في المجلس بقصد التوصل إلى أفضل طريقة لمعالجة هذه الظواهر المؤسفة. وقد اقترحت فكرة إنشاء آلية مستقلة، وبلغاريا توافق على هذا الاقتراح.

وأود في الختام أن أؤكد التزام بلدي بوصفه عضوا غير دائم بالعمل الجهيد في مجلس الأمن، من أجل إنهاء الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحيث يمكن أخيرا لشعب ذلك البلد الذي عانى الكثير في السنوات الأخيرة، أن يستفيد استفادة كاملة من ثروة بلده.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل بلغاريا على كلمات الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد ويليامسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد كرس مجلس الأمن قدرا كبيرا من وقته واهتمامه على نحو سليم للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأتي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين أكثر البعثات تكلفة في أي مكان في العالم. ويتواصل الصراع الفظيع ليزعزع استقرار منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ويتسبب في المعاناة البشرية المروعة. فقد ضاعت أرواح ملايين الناس نتيجة تلك الحرب، فمنهم من قتل في صدامات عنيفة ومنهم من مات بسبب تداعيات الحرب - من أمراض ومجاعة. وقد أسفر ذلك الصراع الدموي عن الملايين من المشردين داخليا ومن اللاجئين. وحسبما وصفت نائبة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كارولين نكاستي، في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، فإن المعاناة الإنسانية مذهلة. وهي مؤلمة. ولا بد لهذا الصراع أن ينتهي.

وعلينا في هذا الصدد أن نواصل دعم الجهود السياسية المختلفة في سبيل إنهاء الأعمال الحربية، بما في ذلك الحوار بين الكونغوليين، واتفاق بريتوريا، واتفاق لواندا، وأي جهود أخرى يمكن أن تسهم بشكل بناء في تمهيد الطريق للسلام.

وعلينا أيضا ألا نغفل الأمور المختلفة التي تؤجج الصراع وتطيل أمده. فتدفقات اللاجئين والكراهية العرقية وانعدام الأمن الإقليمي والسعي النهم إلى السلطة والأرض، هي من بين العناصر التي تلهب هذا النضال الفظيع الذي يفرض هذه التكاليف الباهظة من أرواح البشر وتكبد المعاناة الإنسانية. ومن الأسباب الهامة الأخرى في استمرار الصراع طوال هذه المدة وفرض هذه التكلفة الباهظة، الطمع - الجشع في الحصول على المال عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد من الكونغو.

وفي ضوء ذلك، يسر الولايات المتحدة بوجه خاص عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن لمناقشة تقرير فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146). لقد صدر عن فريق الخبراء المستقل تقرير قيم ومفصل، يحدد القضايا ذات الأهمية الأساسية للولايات المتحدة.

إن وفدي لا يزال يدرس التقرير، ونحن نصغى إلى التعليقات على التقرير من الحكومات المعنية في المجلس اليوم. وسوف نستغلها في استنتاجاتنا بشأن السير قدما. وأود في هذا السياق أن أشاطركم بعضا من الأفكار الأولية لحكومتي بالنسبة للتقرير.

ونحـن نهنـئ السـفير قاسـم وسـائر أعضـاء الفريــق، بتحديد المشـتبه في اشـتراكهم في اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة للكونغو – من ماس ونحاس وكوبالت. والأمر يحتاج إلى قـدر كبير من الشجاعة لقول الحق لمن بيدهم السلطة. وقد فعل الفريق ذلك. ونحن نشيد به لهذا السبب.

والتقرير مقنع في ربطـه بـين تدفقـات الأمـوال مـن الاسـتغلال غـير المشـروع، واسـتمرار العنــف في منطقــة البحيرات الكـبرى. فذلـك الاستغلال غـير المشـروع يـهدد بتعطيل التقدم الذي أحرز في عملية السلام. ومن غير الممكن أن يسمح بحدوث ذلك.

إن الفساد يزدهـــر في الظـــلام. وتمتد جذوره إلى مـا وراء الأبـواب المغلقـة في وجـه التفتيـش العـام وتمحيـص وسائل الإعلام. إن تسمية المشتركين وشرح كيفية عملـهم، هما في حد ذاتهما أداة قيمة. فهي تلقي بالضوء الكاشـف على هـذا الفسـاد كـي يـراه العامـة. وحيـث يتمتـع الجمـهور بحريـة التعبير عـن غضبـه وقلقـه يوفـر تقريـر الفريـق الأدوات العامـة للضغط على حكومات المنطقة كي تعمل من أجل وقف هذا النهب. ومن أمثلة هذا أننا نقـرأ عـن المناقشـة الشـاملة للتقريـر واستنتاجاته في الصحـف وسـائر وسـائل الإعـلام في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـــة. ولقــد حققــت اســتنتاجات الفريــق وتسميته للمسؤولين الحكوميين الممكن اشـتراكهم في الفسـاد هدفا أوليا هو: الرقابة العامة والمناقشة العامة.

وهـذا بـدوره أدّى إلى فتـح المدعـي العـام في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة تحقيقـاً مـع كـل مسـؤول في الحكومـة والقوات العسكرية ورد اسمه في التقرير. ومن المؤكـد أن هـذا الإجـراء لم يكـن سـهلاً بالنسبة للحكومـة. ونحـــن نثـــني علـــى حكومـة جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. ونقـارن إجراءاتهـــا بالإنكـار القطعـي مـن قبـل حكومـات عديـدة أخـرى وردت أسماء مسؤولين فيها في التقرير.

وتقع على عاتق جميع الـدول، الـتي وردت في التقريـر أسمـاء مسـؤولين أو قـادة عسـكريين أو رجـال أعمـال ينتمـون إليها، مسؤولية اتخاذ إجراءات للرد بصورة وافية على هـذه الادعاءات. ويقع عبء هـذه المسـؤولية بصـورة خاصـة علـى الحكومات التي حددها الفريق بوصفها لها أكـبر علاقـات مـع الذين يمارسـون عمليـات الاستغلال، وهـي: أوغنـدا وروانـدا وزامبيا.

وفي الـدول الـتي عيّنـت محققـين خـاصين أو شـكّلت لجانـاً خاصـة، يجـب أن تلـتزم تلـك الـدول بوصــول هــذه التحقيقـات إلى نهايتـها، بغـض النظـر عـن الجـهات الـتي يُثبـت التحقيق أنها شاركت في الفساد. فعلى سبيل المثـال، لا يجـوز أن تفــترض أوغنــدا أن تشــكيل لجنــة للتحقيــق في هــذه الادعـاءات إجـراء كـافٍ. فقـد أشــار الفريـق إلى ضـرورة أن تتمتع اللجنة بسـلطة حقيقية للتحقيـق وجمـع الأدلـة والمتابعـة، بغض النظر عن الجهة التي يقود إليها التحقيق.

إلا أن مسؤولية الحكومات في الرد على تقرير الفريق لا تقـع علـى عـاتق دول المنطقـة فحسـب. وتلاحـظ حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية بقلق أن تقرير الفريـق حـدد تسـع شـركات أمريكيـة. وسـتدرس حكومـــة الولايـــات المتحـــدة الادعاءات ضد هذه الشـركات وستتخذ الإجـراء المناسـب. ولـن نغمـض أعيننـا عـن هـذه الأنشـطة. وسـتواصل الولايـات المتحدة أيضاً تقديم الدعـم وتوفـير القيـادة للجـهود الـتي تبـذل لتعزيـز وتوسـيع عمليـة كمـبرلي الراميـة إلى منـع أمـراء الحـرب من تغذية صراعاتهم بماس الدمـاء، بمـا في ذلـك الصراعـات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقـد انعقـدت البارحـة واليـوم اجتماعـات في مدينـة إنترلاكين في سويسـرا لإقـرار قواعـد جديـدة، الغـرض منـها إصدار شهادات للماس بأنـه غـير ملـوث. والغـرض مـن ذلـك هـو منـع اسـتخدام الاتجـار غـير المشـروع بالمـاس في دفـع ثمـن

الأسلحة التي تستخدم في الحروب في سائر أنحاء أفريقيا، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتريد حكومة الولايات المتحدة أن ترى هذه القواعد الملزمة قانوناً لعملية إصدار شهادات للماس جاهزة بحلول ١ كانون الثاني/ يناير.

ونحن نشجع جميع أعضاء الأمم المتحدة، سواء وردت أسماؤهم في التقرير أم لم ترد، على أن يردوا على الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير بالبحث عن سبل لتشجيع الممارسات التجارية الشفافة التي سيستفيد منها، أولاً وأكثر من أي جهة أخرى، شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع الدول أيضاً على التحقيق في الأنشطة غير القانونية التي أبرزها تقرير الفريق، وعلى محاكمة مرتكبيها، وعلى التعاون مع الدول الأخرى في هذه التحقيقات.

ويعتقد وفد بلدي أن المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ينبغي أن تستخدم نفوذها للضغط على الأطراف المعنية لإنهاء هذه الأنماط من الاستغلال.

ويبيّن تقرير فريق الخبراء بوضوح أنه يوجد ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات، خاصة لأن المشاكل التي يشكلها الاستغلال غير القانوني للموارد وتدفقات الأسلحة بصورة غير منظّمة موجودة ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وفي عدد من الدول الأفريقية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي ممثلة أنغولا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة إزاتا (أنغولا) (تكلمت بالانكليزية): أولاً، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأن أعرب عن دعم وفد بلدي لكم في العمل الشاق الذي ينتظرنا خلال هذا الشهر، بما في ذلك الحالة في أنغولا. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ الرئيس السابق، السفير بلنغا – إبوتو، ممثل الكاميرون، على الطريقة البارعة وعلى التفاني اللذين سيّر بهما أعمال المجلس أثناء ولايته.

لقد طلبت الكلمة لأشكر فريق الخبراء على تقريره عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146). فهذا هو التقرير الرابع عن هذه المسألة، ولكن النتائج العملية لم ترق إلى مستوى توقعاتنا. وبالتالي، يلزم قيام تنسيق أكبر للجهود بغية إيجاد حلول نهائية واضحة قد تساعد على إنهاء الحرب في الجمهورية الشقيقة. والاستغلال غير القانوني للموارد والحالة السياسية العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألتان تقلقان أنغولا، التي لها حدود مع ذلك البلد تبلغ حوالي ٠٠٠ ٢ كيلومتر. ولذلك، من المهم لأنغولا أن تساند تدابير لإنهاء هذا الاستغلال، الذي يعوق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أشدد على أن التقرير لم يذكر أنغولا من بين البلدان التي تستخرج الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يؤكد البيانات التي ردّدها حكومتي مراراً وتكراراً.

ويسترعي التقرير انتباهنا إلى تزايد أنشطة شبكات التهريب، التي يُزعم بأنها تتلقى الدعم من أعضاء بعض الحكومات. وهذه الأنشطة تعرض للخطر عملية السلام والمصالحة الوطنية الجارية الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى أنغولا أن جميع الأنشطة يجب أن توجه لمساعدة عملية السلام وجهود المجتمع الدولي، لا سيما الجهود التي يبذلها بلدي، لكي تُستخدم الموارد الطبيعية

لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تحسين الحالة في البلد ككل وليس لإثراء حفنة من الأفراد.

ومن المعروف جيداً أن القوات الأنغولية والقوات الحليفة ذهبت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة من حكومتها، وبدون أي منفعة أو تعويض مادي، لمساعدة ذلك البلد الذي يواجه وضعاً صعباً. وقد تكرر هذا القول مرة أخرى في بيان السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما عُرض التقرير. وقد شجعنا ذلك البيان، ونحيط علماً مسرورين بقرار المدعي العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فتح تحقيق قضائي مع مواطني ذلك البلد الذين وردت أسماؤهم في التقرير، مثبتاً استعداد ذلك البلد للنظر في توصيات التقرير بجدية.

وقد أشاد إعلان تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، الذي أصدره رؤساء الدول الحليفة، بالدور الذي قام به التحالف ضد القوات غير المدعوة. ولذلك، كما قالت جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي عدم الخلط بين الوضع القانوني للقوات التي دعتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أراضيها وأنشطة قوات البلدان التي لم تدع إلى دخول أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تمارس أنشطة غير قانونية هناك.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد مستقل ذو سيادة. ويعترف المجتمع الدولي بحكومتها. ومن حقها أن تبرم اتفاقات مع دول أخرى بما يتمشى والقوانين الوطنية والدولية. وفي رأينا، لا يحق لأي شخص آخر أن يتجاوز الحكومة الكونغولية والشعب الكونغولي، أو أن يملي عليهما الطريقة التي ينبغي أن يتصرفا بها. فحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها هما المسؤولان عن تقرير مصيرهما، واختيار حلفائهما وأصدقائهما، وكذلك أشكال تعاونهما مع أولئك الحلفاء.

وكما هو معروف للجميع، فإن جمهورية أنغولا سحبت قواتها فعلا من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذ هذا القرار بشكل مشترك، وعلى نحو مسؤول، ولمصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تسهيل إحلال السلام في ذلك البلد.

وأنغولا، بصفتها دولة ذات سيادة، ستفي بالتزاماتها دوما، لأنها تدرك أهمية السلام والاستقرار والتنمية لا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، وإنما أيضا لمنطقة البحيرات الكبرى، بل وللجنوب الأفريقي كله.

إننا نطالب بانسحاب القوات الأجنبية غير المدعوة من أراضي ذلك البلد، وباحترام قرارات مجلس الأمن واتفاق لوساكا، والوفاء بالالتزامات التي تم التوصل إليها في بريتوريا ولواندا، بما في ذلك الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. فهذا هو المسار الذي سيمكننا من تسوية الأزمة الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وستظل أنغولا تعمل وتنسق أنشطتها مع الحكومة الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع القوى السلمية. وهدفنا هو إتمام عملية السلام في ذلك البلد بأسرع ما يمكن. وسوف نؤيد جميع التدابير التي تتخذ على طول هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة أنغولا على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين. أتوجه بالشكر إلى السيد قاسم وإلى فريق الخبراء على ما بذلوه من جهود لإنجاز تقريرهم النهائي. كما أود أن أرحب بحضور السيد جيمس واباخابولو، نائب رئيس وزراء أوغندا ووزير خارجيتها.

لقد كان من رأي بلادي دوما أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ينتهك سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية، بينما يؤدي إلى تفاقم الصراع في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى بأكملها، وهذه الأنشطة غير مقبولة ولا بد من وقفها فورا.

لقد أجرى السيد قاسم وأعضاء فريق الخبراء تحريات واسعة، وقدموا للمجلس كمًّا كبيرا من المواد المحددة والدقيقة. ونحن ندين لهم بخالص الامتنان على جهودهم. ومع ذلك، يجدر بنا، في الوقت ذاته، أن نعي أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لذلك البلد قضية مركبة ذات صلة بمسائل مثل انسحاب القوات الأجنبية، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل؛ ولكونها بهذه الصفة، فإن الفريق يدعو إلى إيجاد حل شامل ومتكامل لها. وقد أثلج صدورنا أن علمنا أن انسحاب القوات الأجنبية يجري حاليا، وكذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، وأن الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية بدأ يؤتي ثماره.

إن التقدم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيساعد في حل مشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ونأمل في أن تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة المجتمع الدولي، من ممارسة سيطرتها، في القريب العاجل، على الموارد الطبيعية في كل مكان من أراضيها.

وكما اتضح من البيانات التي استمعنا إليها اليوم، فقد تضاربت الآراء حول محتويات التقرير، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشير إلى أن التقرير يزعم أن هناك شركات صينية تنخرط في عملية الاستغلال غير القانوني. وقد أجرينا تحريات متأنية ودقيقة و لم نجد شيئا يمكن أن يبرر تلك الادعاءات. ونعتقد أن مجلس الأمن، عند مناقشته هذا النوع من القضايا، ينبغي له أن يميز بين الاستغلال غير القانوني والتبادلات الاقتصادية والتجارية العادية التي تجري على أساس يومي، حتى يتفادى الأثر السلبي الذي قد يضر بالتنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبمصادر رزق شعبها. وينبغي أيضا الاستماع بعناية إلى آراء ذلك البلد والأطراف المعنية الأخرى.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد قاسم ليرد على الأسئلة والتعقيبات التي تم الإدلاء بها.

السيد قاسم (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول إنه مما يسعدني ويشرفني كثيرا أن أُدعى إلى مخاطبة أعضاء هذا المجلس، ووزراء وسفراء الدول الأعضاء الذين ينم وجودهم هنا اليوم على التزام المجلس بإنهاء الصراع العنيف الذي يعصف بجمهورية الكونغو الديمقراطية طيلة أربع سنوات.

وإذا أذنتم لي، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس المجلس في الشهر الماضي، السفير بلينغا - إيبوتو على مساعدته لنا في تنظيم العرض السابق، في تشرين الأول/أكتوبر، للتقرير الخامس لفريق الخبراء. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لرئيس المجلس الحالي، السفير وانغ ينغفان على مساعدته في الترتيب لعقد جلسة اليوم بشأن التقرير، والمشاورات التي ستعقبها. وباسم الفريق، أود أن أعبر عن شكرنا الخالص لجميع أعضاء المجلس على ما قدموه لنا من دعم ومساعدة قيمين أثناء ولايتنا الحالية، والاهتمام المتواصل الذي كرسوه لقضية الاستغلال غير القانوني وصلاته بالصراع المسلح.

لقد استمعت بعناية بالغة إلى الملاحظات - السلبية منها والإيجابية - التي قدمت في جلسة عصر اليوم. وقد

اقتنعت بعد إمعان النظر، بأن الإجابات عن معظم هذه الملاحظات توجد بتفصيل كاف في تقرير الفريق. وبالتالي، سأقتصر في تعليقاتي على بعض الملاحظات، وبالذات تلك التي أدلت بها رواندا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسورية، وخاصة فيما يتعلق بدور الشركات. أما بالنسبة لأوغندا، فلا يزال الفريق في انتظار التقرير الذي تعده لجنة التحقيق القضائية في أوغندا، والذي من المتوقع أن يُنشر بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وسيقوم الفريق بإعداد رد تفصيلي على تقرير تلك اللجنة ثم عرضه على مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أبدأ أولا برواندا. إن الحكومة الرواندية، في ردها على آخر تقرير لفريق الخبراء - وهو التقرير الخامس منذ عام ٢٠٠٠ - في بيانها الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وفي رسالتها (S/2002/1207) المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، يبدو أنها إما أغفلت بعض عناصر عمل الفريق، أو أساءت تفسير بعض استنتاجاته. ويود الفريق أن يؤكد على استمرارية عمله خلال فترة السنتين التي اضطلع فيها بولايته. ولا يجوز، إذن، قراءة تقاريره أو تفسيرها بشكل مجزأ. وينبغي تفهمها كوحدة متكاملة من أعمال التحقيق التي تصور تطور الحالة في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في الجزء الشرقي، حيث وقعت معظم المواجهات المسلحة طيلة العامين الماضيين.

وادعت حكومة رواندا أن الفريق يتجاهل الخلفية التاريخية للصراع والعلاقات الاقتصادية في المنطقة. وفي إضافة فريق الخبراء (S/2001/1072)، المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أكد الفريق ادعاءات رواندا. والتهديدات الأمنية المتعلقة بالقوات المتورطة في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ أسهمت في نشوب الصراع الحالي. وفي الإضافة يشير الفريق أيضا إلى أنماط التجارة التقليدية التي تربط اقتصاد شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية باقتصادات رواندا والدول المجاورة الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، لا تتضمن هذه الأنماط مطلقا الاتجار عبر الحدود بكميات كبيرة من الكولتان، كما كان الحال عليه في بداية هذا الصراع.

وتدل استنتاجات الفريق على الطبيعة المتغيرة لهذا الصراع، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بقايا القوات المسلحة الرواندية السابقة الأصلية والانتراهاموي. والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكلت ويشكلها هذا الصراع قوى متحركة وليست ثابتة. والحالة اليومية في الميدان متقلبة وتتلاعب بها أو تسيء فهمها أطراف كثيرة، مما يشوش على عملية السلام.

وتشير التحريات التي أجراها الفريق مؤخرا إلى أن الجماعات المسلحة من الهوتو الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية عادت لا تمثل تهديدا للأمن مثلما كانت قبل أربعة أو خمسة أعوام. ومما لا يثير الدهشة أن هذه التحريات وضحت أيضا أن المصالح الاقتصادية المشتركة واحتياجات البقاء على قيد الحياة يمكن أن تشجع من كانوا قبلا أعداء على التعاون. ولن تكون هذه أول حرب، والمرجح أنها لن تكون آخر حرب يحدث فيها ذلك.

ويؤكد الفريق في تقاريره مرارا وتكرارا ضرورة التوصل إلى حل فعال لانتشار الجماعات المسلحة، سواء كانت كونغولية أو أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو كذلك إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، الذي يمكنه أن يعالج تعقيدات حالة الجماعات المسلحة وأن يأخذ في الحسبان الصراعات المتشابكة التي تشكل هذه الجماعات جزءا منها.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا يشعر فريق الخبراء بدهشة شديدة من رد فعل حكومة جنوب أفريقيا، الذي يمكن تفسيره بأنه يصدر عن حكومة ورطها الفريق مباشرة في الاستغلال الاقتصادي. والفريق لم يلمح إلى أن حكومة جنوب أفريقيا، أو أي مسؤول من جنوب أفريقيا، يشترك مباشرة في هذا الصراع المتصل بالأنشطة التجارية. وببساطة، فإن الفريق تحيره خيبة أمل حكومة جنوب أفريقيا إزاء استنتاجات الفريق وتوصياته، التي يرى الفريق أنها متوازنة وموجهة صوب تعزيز السلام الدائم ومتمشية مع الأهداف الجديدة للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.

وإذ ننتقل إلى زمبابوي، هناك نقاط عديدة يجب التشديد عليها من جديد فيما يتعلق بتحريات الفريق واستنتاجاته بشأن اشتراك أطراف من زمبابوي في الأنشطة الاستغلالية بالتواطؤ مع غيرها. وكما كانت الحالة بالنسبة للجيوش الأجنبية الأخرى، لسنا بحاجة إلا إلى النظر إلى المناطق التي تنتشر فيها قوات زمبابوي لكي نتحقق من أن نشرها يتماشى استراتيجيا مع مواقع الامتيازات التي تنتفع بها. وتتداخل بشدة مناطق النفوذ العسكري مع مناطق السيطرة الاقتصادية. ودعم زمبابوي لقوات بوروندي للدفاع عن الديمقراطية، المذكور في إضافة الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يقدم مثلا واضحا على أن هذا البلد استمر بنشاط في اتخاذ خطوات لإطالة أمد الصراع. والواقع أن جميع أعضاء الشبكة التي عملت في المنطقة التي تسيطر عليها حكومة كينشاسا، بما فيهم مسؤولون رسميون من زمبابوي، إما أن لهم أدوارا عسكرية مباشرة في الصراع أو أن لهم صلات قوية بالخدمات العسكرية والأمنية. ومعظم رجال الأعمال الخاصين الأجانب الذين جلبتهم أساسا أطراف في زمبابوي إلى المغامرة المشتركة هم مستثمرون في شركات تقدم إمدادات وخدمات عسكرية أو منتسبون إلى هذه الشركات.

ووفقا للأدلة والوثائق التي يحتفظ بها الفريق، ينخرط مختلف أعضاء الشبكات في زمبابوي وكثيرين من شركائهم في الشركات التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يلي: أولا، السعي بنشاط إلى الحصول على عقود مشتريات عسكرية وسمسرة مبيعات معدات عسكرية وأسلحة من خلال الاتصالات رفيعة المستوى. ثانيا، انتهاك جزاءات الاتحاد الأوروبي عن طريق تيسير بيع معدات عسكرية من شركات أوروبية إلى حكومة زمبابوي. ثالثا، التفاوض على صفقات سرية للأسلحة مع صانعي الأسلحة الأجانب. رابعا، تهريب سلع أساسية مثل الماس من مناطق أخرى تدور فيها صراعات. خامسا، إجبار السكان على النزوح و/أو الاستيلاء على الأراضي من مناطق غنية بمستودعات معادن ثمينة.

ولما كانت حكومة زمبابوي لا تزال تتمسك بموقفها بشدة فيما يتعلق بقانونية عقودها وامتيازاتها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فينبغي أن تكون أول من يرحب باستعراض أنشطتها الاقتصادية والمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إعادة النظر في هذه الاتفاقات بتعاون أطراف ثالثة وبأسلوب شفاف وفقا للقرار المعتمد في مؤتمر الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في جنوب أفريقيا، ستؤكد من جديد مركز هذه الاتفاقات. ومن شأن ذلك أن يمكن كلا من زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من إقامة علاقات اقتصادية سليمة ومستدامة، دون أية شكوك أو عقبات، في إطار شروط السوق المنصفة، ومما لا جدال حوله أن هذا سيكون مفيدا لكل من الشعبين الكونغولي والزمبابوي.

وفيما يتعلق برسالة ممثل زمبابوي الدائم لدى الأمم المتحدة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الموجهة إلى مجلس الأمن، التي تشير إلى وثيقة مذكورة في تقرير الفريق، لا يسعني إلا أن أقدم التعليقات التالية: يأسف الفريق

للأسلوب الذي استخدمه سعادته في رسالته. وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن إشارات، مثل ''جزء من المؤامرة ضد بلدي''، لا تليق بمندوبين موقرين أو بدول أعضاء جليلة. وهذه المبالغات مؤسفة ولا تسفر إلا عن صرف انتباهنا عن مناقشة القضايا الموضوعية. وموضوع رسالة الممثل الدائم وثيقة محددة ذكرت في تقرير الفريق. ولعلم سعادته نقول إن مما يؤسف له أن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالذات ثبتت صحتها من مصادر مستقلة ووثائق عديدة أخرى استحصلت من مصادر إضافية؛ ولولا ذلك، لما أشار الفريق إليها في تقريره.

وتساءل سعادته في معرض التلميح عن نزاهة الأمم المتحدة لماذا لم يحاول فريق الخبراء التحقق من تلك الوثيقة مع حكومة زمبابوي أو مع بعثتها الدائمة. لقد كان بود الفريق أن تتاح له الفرصة لتبادل الآراء مع حكومة زمبابوي. وهو لم يدخر جهدا منذ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في سبيل الدخول في حوار مع حكومة زمبابوي حول كيفية السيطرة على التدفقات التجارية غير المشروعة للسلع الأساسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمسائل الأخرى ذات الصلة ولكن جهوده لم تسفر عن أية نتائج حتى اليوم. وفي ثلاث مناسبات في الفترة بين شهر نيسان/أبريل وشهر تموز/ يوليه اتصل الفريق بحكومة زمبابوي، بما في ذلك من خلال بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، راجيا منها الرد على الأسئلة التي وجهها إليها. بل إنه عرض على تلك الحكومة خيار الالتقاء ببعض أعضائها في هراري. ولكنه لم يتلق أي رد بالمرة.

وبالنسبة للوثيقة المشار إليها في رسالة السفير تلك فإنها كانت في الواقع موجهة أصلا إلى مكتب المتحدث باسم الأمين العام. فليس من المحتمل أن تقوم دولة عضو، أو ما يسمى بوكيل سري، بشن حملة ''تدخل بصورة فاضحة وخبيثة'' (S/2002/1169) ضد دولة عضو أخرى. لقد ذكر اسم شخص بالذات، وتساءل ''من هو السيد تايلر؟'' والرد هو أن السيدة تايلر هي من الموظفين المسؤولين المعنيين بالشؤون السياسية الذين يساعدون الفريق في عمله. وهي بهذه الصفة كثيرا ما تقوم بمهمة ضابط اتصال، وبالتالي فإنه يفترض منها أنها تتلقى الوثائق والرسائل على أساس يومي ثم تحيلها إلى الفريق ورئيسه. والفريق لديه ثقة كاملة في نزاهتها.

إن فريق التحقيق واثق من أنه أعد تقريرا مفصلا ودقيقا ومدعما بالوثائق. وهو يلقي الضوء على العديد من الأطراف الفاعلة المتورطة في عمليات الاستغلال الاقتصادي وكذلك في أعمال العنف والصراع التي يواصل المتنافسون من أجل السيطرة على الاقتصاد تأجيجها. وقد استند الفريق من استخلاص نتائجه إلى معلومات مستقاة من مصادر محلية عليمة ببواطن الأمور وإلى أدلة موثقة. ويمكن عرض نماذج من هذه الأدلة على أعضاء المجلس إذا رغب المجلس في ذلك.

وسأنتقل الآن إلى الحديث عن دور الشركات. يشير تقرير الفريق إلى بعض الشركات التي لها تعاملات مع شبكات النخبة التي تمثل المصالح الاقتصادية للقوى القائمة بالاحتلال - رواندا وأوغندا وحلفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل زمبابوي، وأعضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها وأعضاء جماعات مسلحة أجنبية وكونغولية. ويشترك أطراف الصراع هؤلاء في عملية إشعال الحرب، كما أنهم منغمسون بصورة متزايدة في عملية كسب أموال ضخمة من الحرب من خلال مساندتهم لاستمرار الصراع المسلح لأطول وقت ممكن. ومن الأمور الحاسمة لتلك الدائرة المفرغة للحرب وعمليات النهب القدرة على تحريك السلع والأموال بين المصادر غير المشروعة والأسواق المشروعة. والشركات المشروعة عنصر هام للأطراف المتورطة في هذا الصراع. وذلك هو سبب قلق الفريق إزاء

الشركات العاملة في مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدت الحرب الجارية بين الاقتصادات في مناطق مختلفة من العالم إلى نشوء المئات من الشركات التي ما كان لها أن توجد لولا عمليات إشعال الحرب والفساد. وبعض هذه الشركات واجهات لشبكات النخبة العاملة في هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق الصراع، حيث تتوافر بكثرة الفرص المواتية لها نتيجة لغياب اللوائح التنظيمية، الأمر الذي يصاحب الحروب والصراعات المسلحة. وبعض هذه الشركات تعمل بشكل قانوني، ومع ذلك، هناك شركات أخرى كثيرة لا ترتكب من الناحية الفنية أي انتهاك للقانون ويعود سبب ذلك ببساطة إلى أن القوانين غير منفذة في المناطق التي تعمل فيها. غير أن أعمال هذه الشركات كثيرا ما تكون مخالفة لجزاءات الأمم المتحدة أو للجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز الأمن والسلام.

وهكذا نرى أن الشركات بحاجة إلى وجود قواعد تنظيمية تبين لها ما لا يجوز أن تفعله. وبعبارة أخرى، لا بد من إيجاد مثل هذه القواعد. وذلك هو السبب الذي جعل الفريق يشدد في توصياته على دور الحكومات (الفقرة ١٧٠). وبوسع الأعضاء الرجوع إلى تلك الفقرة لمعرفة رأي الفريق حول ذلك الدور.

اسمحوا لي الآن بأن أرد على ممثل سورية باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

تعليقا على ما قاله السيد ممثل الجمهورية العربية السورية، كنت أحب أن يجتمع بنا ليتأكد من المعلومات الخاطئة التي جمعها عن مجموعة الخبراء، ربما من بعض المغرضين. وهنا أحب أن أشير إلى أن مجموعة الخبراء قامت بالفعل بمقابلة عدد كبير من رجال الأعمال وممثلي الشركات المشار إليهم في التقرير. كما أرسلنا لهم أكثر من ١٣ مكاتبة، وعلى الأخص السيد فامر الشنافاري رئيس مجلس إدارة شركة أوريكس، الذي قابلناه خمس مرات في نيروبي ونيويورك، وكانت آخر مرة بعد ظهر أمس. وفي هذا الصدد طلبنا منهم، خصوصا في مقابلات نيروبي بعض المستندات. وأحب أن أذكر أن لدى مجموعة الخبراء الأدلة الكافية، والمستندات الكافية والدامغة التي تؤكد ما ورد في التقرير.

(تكلم بالانكليزية)

لديّ إجابة على سؤال طرح مرات عديدة، ألا وهو: كيف يمكن وقف الاستغلال بعد انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ لقد سئلت هذا السؤال مرات عديدة، ولديّ الإجابة عليه. والإجابة بسيطة. ثمة خمسة عناصر يلزم التصدي لها على نحو متزامن، وبدونها سيستمر الاستغلال دون هوادة. وفيما يلي هذه العناصر الخمسة.

يتمثل العنصر الأول في نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، وتسريحها، وإعادة إدماجها، وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها ، وذلك وفقا لبرنامج فعال لهذا الغرض. ويتمثل العنصر الثاني في إعادة بناء مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاحها. وينبغي أن يبدأ هذا بإقامة حكومة انتقالية شاملة لجميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. العنصر الثالث هو استعراض الامتيازات والعقود الموقعة منذ عام ١٩٩٧ وتنقيحها. والعنصر الرابع هو أن تتقيد المؤسسات التجارية بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو بمبادئ توجيهية مماثلة تحدد الإجراءات اللازمة لتوجيه اهتمام الحكومات في أوطانها إلى ما ترتكبه من انتهاكات لهذه المبادئ. وتقع على عاتق بلدان المنشأ التي

تنتمي إليها هذه الشركات مسؤولية خاصة في التأكد من عملها بصورة قانونية ومتسمة بالشفافية، ومن ثم الاعتراف بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي السلطة الشرعية. أما العنصر الخامس والأخير فهو أن من الضروري لذلك أن توجد هيئة للرصد تعد تقارير منتظمة لتقديمها إلى مجلس الأمن عن استغلال الموارد: انظر الفقرات ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ من التقرير.

وأود أن أختتم مناقشة اليوم على نبرة أخرى. وتلك نبرة مصالحة وليس مجابهة، نبرة اتفاق وليس اختلاف. وأناشد جميع أطراف هذا الصراع وكل من لديهم الاستعداد لذلك أن يتدبروا السؤال الذي وجهه مرارا سكان منطقة البحيرات الكبرى، المزارعون، والرعاة، والمدرسون، والطلاب، والباعة من النساء، وأصحاب الحوانيت، والأمهات والآباء، وهو: ماذا جنينا من وراء كل هذه السنوات من الحرب؟ وأناشد جميع الساعين إلى وضع أساس لتسوية واسعة ودائمة لهذا الصراع أن يقلبوا هذه الصفحة الملطخة بالدماء من تاريخ منطقة البحيرات الكبرى بصفة نهائية. أناشدهم جميعا أن يضموا الأيدي إلى بعضهم البعض ويدخلوا معا إلى حقبة يمكن أن تكون جديدة بحق، تكون فيها الكلمة العليا لبناء السلام. وستواجه أطراف الصراع كثيرا من التحديات في بناء هذه الحقبة الجديدة. غير أن من الممكن بالتعاون على الصعيد الإقليمي، والدعم على الصعيد الدولي، أن ينعم مواطنو المنطقة برمتها بالسلام والأمن والتنمية الاقتصادية، كما أن تهيئة جو من الشفافية والقانونية والشرعية يمكن أن تعود بالفائدة على جميع من فيها.

وأود في النهاية أن أختتم بالإعراب عن ثقتي الكاملة في أن المجلس سيتخذ القرارات اللازمة على ضوء توصيات الفريق، لكي يبعث بالرسالة الصحيحة لجميع الأطراف المعنية ، سواء كانت في القارة الأفريقية أو في خارجها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد محمود قاسم على الإيضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.